

## كشاف القناع عن متن الإقناع

في المسجد قال لا .  
قلت فإن حفرت ترى أن يؤخذ المغتسل فيغطي به البئر قال إنما ذلك للمتوفى .  
( ويأتي آخر الوقف ) مفضلا ( ويحرم الجماع فيه .  
وقال ابن تميم يكره فوجه .  
والتمسح بحائطه والبول عليه ) أي على حائط المسجد .  
وذكر ابن عقيل أن أحمد قال أكره لمن بال أن يمسح ذكره بجدار المسجد .  
قال المراد به الحظر .  
( وجوز في الرعاية الوطاء فيه وعلى سطحه .  
وتقدم بعض ذلك ) المذكور من أحكام المساجد في الغسل .  
( ويحرم بوله فيه ) أي في المسجد ( ولو في إناء ) لأن الهواء تابع للقرار .  
( و ) يحرم فيه ( فصد وحجامة وقيء ونحوه ) كبط سلعة .  
ولو في إناء .  
لأن المسجد لم يبن لهذا فوجب صونه عنه .  
والفرق بينه وبين المستحاضة أنه لا يمكنها التحرز من ذلك إلا بترك الاعتكاف بخلاف الفصد ونحوه .  
( وإن دعت إليه حاجة كبيرة خرج المعتكف من المسجد ففعله ) كسائر ما لا بد له منه .  
ثم عاد إلى معتكفه .  
( وإن استغنى عنه لم يكن له الخروج إليه كالمرض الذي يمكن احتمالاه ) كالصداع ووجع الضرس والحمى اليسيرة .  
فلا يخرج من معتكفه لذلك وتقدم .  
( وكذا حكم نجاسة في هوائه ) أي المسجد ( كالقتل على نطح ودم ونحوه ) كقيح وصديد ( في إناء ) فيحرم لتبعية الهواء للقرار .  
( وإن بال خارجه ) أي خارج المسجد ( وجسده فيه دون ذكره ) و ( كره ) له ذلك ( ويباح الوضوء فيه والغسل بلا ضرر ) لما روي عن ابن عمر كان يتوضأ في المسجد الحرام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم النساء والرجال .  
وعن ابن سيرين قال كان أبو بكر وعمر والخلفاء يتوضؤون في المسجد .  
وروي عن ابن عمر وابن عباس ( إلا أن يحصل منه بصاق أو مخاط وتقدم بعضه في الباب وبعضه

في آخر الوضوء .

ويباح غلق أبوابه في غير أوقات الصلاة لئلا يدخله من يكره دخوله إليه ( كمجنون وسكران وطفل لا يميز .

( و ) يباح ( قتل القمل والبراغيث فيه إن أخرجه وإلا حرم إلقاؤه فيه ) هذا معنى كلامه في الآداب الكبرى .

ولعله بني على القول بنجاسة فشرهما .

وإلا فصرحوا بجواز الدفن .

وأنه لا يكره إن دفنها .

وقرار المسجد مسجد .

( وليس لكافر دخول حرم مكة ) لقوله تعالى ! . !

و ( لا ) يمنع الكافر دخول ( حرم المدينة ) وأما الإقامة بالحجاز فيأتي ما يتعلق به في أحكام الذمة .

لقوله تعالى ! ! ولا يجوز لكافر